SEBHA UNIVERSITY JOURNAL VOL.01 NO. 1 2022
DOI: 10.51984/CAS.V1I1.2574

مجلة جامعة سبها
Sebha University Journal

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/CAS

العوامل الاجتماعية المؤدية لانتشار ثقافة التعايش مع الفساد في المؤسسات الحكومية وآثارها الراهنة والمستقبلية على المجتمع والدولة

فاطمة منصور فرج

قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا

الملخص

الفساد ظاهرة عالمية خطيرة شديدة الانتشار ذات جذور عميقة، تأخذ أبعاداً واسعة، وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر، عرفتها المجتمعات الإنسانية منذ قديم الأزل، ولازالت هذه الظاهرة مستمرة إلى يومنا هذا، بل إنها تطورت مع الزمن وتطورت أساليبها ومظاهرها بتطور الحياة العصرية وزيادة متطلباتها، وتحولت إلى ثقافة سائدة مع زيادة شغف الإنسان ورغبته الجامحة في الحصول على المغانم والامتيازات والكسب المادي السريع، بغض النظر عن الوسيلة التي يستخدمها إن كانت مشروعة أو غير مشروعة، وقد ازدادت وتيرتها في الوقت الراهن بصورة لم يسبق لها مثيل، فطالت الأفراد والجماعات والمؤسسات، بل حتى كيانات الدول وسياساتها، وكبدتها خسائر بشرية ومادية فادحة. ويتناول هذا البحث الكشف عن العوامل الاجتماعية المؤدية لانتشار ثقافة التعايش مع الفساد في المؤسسات الحكومية، وكذلك آثارها الراهنة والمستقبلية على المجتمع والدولة، ويندرج البحث تحت المنهج الوصفي التحليلي .وقد توصل البحث في أهم نتائجه إلى : أن أهم العوامل الاجتماعية المؤدية لانتشار ثقافة التعايش مع الفساد في المؤسسات الحكومية هي : ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي، وهشاشة الدولة، وضعف الانتماء الوطني، والتغير القيمي والأخلاقي، والتغير في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية، وأن أهم الآثار الراهنة والمستقبلية لانتشار هذه الثقافة على المجتمع والدولة هي : التدهور الاقتصادي، وظهور الطبقات الاجتماعية، وضعف الاستثمار، ونقل الأموال خارج الدولة، وهجرة أصحاب الكفاءات والقدرات العلمية والعقول الاقتصادية خارج البلاد ، وتزايد المشكلات الاجتماعية على الصعيدين الأسري والمجتمعي، وانهيار وضياع هيبة دولة القانون والمؤسسات، وإضعاف ثقة المواطن في مؤسسات الدولة ومسؤوليها، وضعف إقبال المواطنين على المشاركة السياسية.

الكلمات المفتاحية:

ثقافة التعايش مع الفساد
الدولة
الفساد
المجتمع
المؤسسات الحكومية

Social factors leading to the spread of a culture of coexistence with corruption In Government Institutions and Their Current and Future Effects on Society and the State

Fatima Mansour Farag

Department of Sociology and Social Work,College of Arts, University of Sirte, Libya

ABSTRACT

Corruption is a dangerous and widespread global phenomenon with deep roots, taking wide dimensions. Various factors are difficult to distinguish, and the degree of their comprehensiveness varies from one society to another. Its methods and manifestations with the development of modern life, and the increase in its requirements turned corruption to be a prevailing culture with the increase of human passion and unbridled desire to obtain spoils, privileges and quick financial gain. This is happening regardless of the means a person uses, whether legal or illegal. Its pace has increased at present in an unprecedented way. For example, corruption affected individuals, groups, institutions, and even state entities and policies, and inflicted heavy human and material losses on them. In this research, we address the disclosure of the

Keywords:

Culture of coexistence with corruption
The state
Corruption
Society
Government institutions

Corresponding author:
E-mail addresses: fmf@su.edu.ly

Article History : Received 13 July 2022 - Received in revised form 02 December 2022 - Accepted 13 December 2022

social factors leading to the spread of a culture of coexistence with corruption in government institutions. This research then discusses the current and future effects on society and the state. This research falls under the descriptive analytical approach. The most important results of the research concluded that the most significant social factors leading to the spread of a culture of coexistence with corruption in government institutions are: the weakness of the institutions of social control, the fragility of the state, the weakness of national affiliation, the change of values and morals, and the change in the process of education and socialization. The most important current effects and the future for the spread of this culture on society and the state are economic deterioration. However, as a result, social problems at the family and community levels are spread, the collapse and loss of the prestige of the state of law and institutions increase, weakening of citizen confidence in state institutions and officials diminishes, and also the weak turnout of citizens for political participation.

مقدمة

الفساد آفة عالمية وظاهرة خطيرة متعددة الأبعاد، تمتد آثارها السلبية إلى جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتعليمية، وهو سلوك مشين يظهر ويتنامى في ظل غياب الرقابة والردع الذاتي المتمثل في الضمير والمبادئ والقيم السوية، كما ينتجه ضعف تطبيق القوانين والضوابط والعقوبات التي تضعها الدولة، وتجبر الأفراد على احترامها، ويقود انتشاره إلى العديد من التداعيات على الفرد والمجتمع، وتراجع التنمية بمختلف صورها ومجالاتها، وتقويض المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتزايد البيروقراطية والتسيب الإداري وانتشار الجرائم، وانهيار منظومة قيم المجتمع وأخلاقياته .

وتتفاوت ظاهرة الفساد بين المجتمعات من حيث الحجم والدرجة حسب خصوصية كل مجتمع والظروف السائدة فيه من حيث الاستقرار والفوضى، وبالرغم من وجود الفساد في معظم المجتمعات إلا أن البيئة التي ترافق بعض أنواع الأنظمة الحكومية تشجع على الفساد وتهيئ له العوامل الدافعة والمساعدة التي تجعله يتغلغل أكثر في المجتمع، بينما تتضاءل معدلاته في الأنظمة التي تقوم على أسس من احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته العامة، وعلى الشفافية والمساءلة وسيادة القانون [1] .

وتقتصر محاربة الفساد في الدول الهشة على القوانين والهيئات الشكلية التي تستنزف المال العام، ولا يثمر عنها أي نتائج ملموسة في القضاء عليه، حيث لا تكون هناك رغبة حقيقة أو إرادة قوية في محاربته، لهذا تتسع دائرته ويتغلغل أكثر فأكثر في مفاصل المؤسسات والأجهزة الحكومية، ويسيطر على الأفكار والتعاملات، الأمر الذي يستدعي ضرورة التدخل العاجل لمواجهته والحد من انتشاره، وقد أصبح القضاء على الفساد في ظل ظروف الفوضى وعدم الاستقرار، وتزايد موجات الصراع، في عقيدة الشعوب تحدياً صعباً وحلماً بعيد المنال على المدى القصير على الأقل، لكن ما يجهله أو يتجاهله الكثيرون أن الفساد قضية مشتركة، فهم يشاركون فيها، ويشكلون جزءاً لا يتجزأ منها، وقد وصل اليوم إلى أوج خطورته بعد أن تحول الفساد إلى ثقافة مجتمعية سائدة ومبررة، وأصبح التعايش معه أمراً واقعاً، مع أن محاربته لا تحتاج لمعجزة كونية، بل تحتاج فقط إلى عدم الاستسلام وصحوة الضمير، وتفعيل القوانين واحترامها، والاعتراف بوجود كيان دولة، وسيرورة هذه المبادئ ستضمن بالضرورة سيرورة نبذ الفساد ومحاربته[2]

وبناءً على ذلك يتناول البحث الكشف عن العوامل الاجتماعية المؤدية لانتشار ثقافة التعايش مع الفساد في المؤسسات الحكومية، وكذلك آثارها الراهنة والمستقبلية، وبناءً على ذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية هي :

المحور الأول : التأطير المفاهيمي والنظري لظاهرة الفساد.

المحور الثاني : ثقافة التعايش مع الفساد والعوامل الاجتماعية المؤدية لانتشارها في المؤسسات الحكومية .

المحور الثالث : الآثار الراهنة والمستقبلية لانتشار ثقافة التعايش مع الفساد في المؤسسات الحكومية على المجتمع والدولة .

تحديد مشكلة البحث وتساؤلاته :

لعل أكثر ما يواجه المجتمعات المعاصرة اليوم هو انتشار ظاهرة الفساد بمختلف أنواعه في الأجهزة الحكومية كثقافة أصبحت المجتمعات تتعايش وتتأقلم معها مع غياب الأدوات الفاعلة والقادرة على اجتثاث الفساد والقضاء على أذرعه ومظاهره في المجتمع ، والذي ساهم في ظهوره وانتشاره مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لا تقل كل منها خطورة عن الأخرى، ولهذا يتناول البحث على وجه الخصوص الكشف عن العوامل الاجتماعية المؤدية لانتشار ثقافة التعايش مع الفساد في المؤسسات الحكومية، وكذلك آثارها الراهنة والمستقبلية على المجتمع والدولة، وقد أمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

التساؤل الأول : ما المقصود بثقافة التعايش مع الفساد ؟

السؤال الثاني : ما العوامل الاجتماعية المؤدية لانتشار ثقافة التعايش مع الفساد في المؤسسات الحكومية ؟

السؤال الثالث : ما الآثار الراهنة والمستقبلية لانتشار ثقافة التعايش مع الفساد في المؤسسات الحكومية على المجتمع والدولة ؟

أهمية البحث :

تنطلق أهمية البحث من :

- خطورة ظاهرة الفساد على كافة أنظمة ومؤسسات المجتمع، والحاجة الملحة لدراسة هذه الظاهرة التي أصبحت تمثل تهديداً استراتيجياً لاستقرار ونمو وتطور المجتمعات، وعائقاً أمام خطط وبرامج التنمية المستدامة .
- تفشي الفساد بشكل كبير في المؤسسات الحكومية، حتى أصبحت ثقافة الفساد سائدة على نطاق واسع، وأخذت أبعاداً مختلفة على كافة المستويات الرأسية والأفقية، وأصبح بالإمكان ملاحظتها من قبل أفراد المجتمع، مما ينذر بتداعيات خطيرة على المجتمع والدولة .

أهداف البحث :

تمثلت أهداف البحث في :

الهدف الأول : التعريف بثقافة التعايش مع الفساد .

الهدف الثاني : الكشف عن العوامل الاجتماعية المؤدية لانتشار ثقافة التعايش مع الفساد في المؤسسات الحكومية .

الهدف الثالث : الكشف عن الآثار الراهنة والمستقبلية لانتشار ثقافة

التعايش مع الفساد في المؤسسات الحكومية على المجتمع والدولة .

منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته لموضوع البحث .

مفاهيم ومصطلحات البحث :

أ- ثقافة التعايش مع الفساد :

التعريف النظري : " هي " الثقافة السائدة التي تألف الفساد، وتعتبره جزءاً من مقتضيات الحياة وطبيعتها، وأهم خصائص هذه الثقافة أن يحل محل مفهوم الفساد مصطلحات أخرى تجعل من الفساد أقرب إلى نوع من المجاملة اللطيفة أو الصدقة المفروضة عرفاً " [3] .

التعريف الإجرائي : هي الثقافة المجتمعية التي يتحول فيها مفهوم الفساد من ظاهرة منبوذة ومستهجنة وغير مقبولة، إلى مفهوم يجعل من هذه الظاهرة سلوكاً مبرراً، يشارك فيه الجميع سواءً كانوا في أعلى هرم الدولة أو في أسفله، ويتعايشون معه تحت مبررات مختلفة، ويكون أقرب الى إلى أسلوب المجاملات أو المساعدات في إجراء التعاملات المالية أو الإدارية، ولكن بطرق غير مشروعة.

ب- الفساد :

التعريف النظري : هو " استغلال غير قانوني لمركز قانوني يشغله شخص ما، من أجل تعطيل أو إعادة توزيع موارد الدولة، وحقوق أفراد المجتمع على أسس شخصية بما يخالف القانون " [4] .

التعريف الإجرائي : هو إساءة استعمال السلطة خلافاً للقانون، ويشمل كل فعل يخل بواجبات وأخلاقيات الوظيفة العامة، ويستغل صلاحيات صناعة القرار لأغراض نفعية تمس بالصالح العام وتكبد الدولة خسائر آنية أو مستقبلية .

ج- الضبط الاجتماعي :

التعريف النظري : هو " مفهوم شامل يشير إلى العمليات المخططة وغير المخططة التي تعمل على تعليم الأفراد كيفية الامتثال لممارسات وقيم حياة الجماعات، أو على الأقل إقناعهم بالامتثال ، أو إجبارهم عليه، بغية المحافظة على استمرارية النسق الاجتماعي، وتطوير أدائه، وفق أيديولوجية المجتمع، ونمط نظامه الاجتماعي " [5] .

التعريف الإجرائي : هو عمليات الضغط والرقابة التي يمارسها كلاً من الأفراد والمجتمع، والتي توجه سلوكهم وتجعله متوافقاً مع قواعد النظام الاجتماعي في نبذ الفساد ومحاربته عن طريق الامتثال لما تتبناه الجماعة وتفرضه عليهم .

ج- القيم :

التعريف النظري : هي " مجموعة من الأحكام المعيارية المقبولة اجتماعياً، والمتصلة بمضامين واقعية يتشربها الفرد من ثقافة مجتمعه عبر تفاعله مع المواقف والخبرات المختلفة " [6] .

التعريف الإجرائي : هي كل المعتقدات والأحكام والقواعد التي توجه السلوك الإنساني وتمثل مرجعية لضبطه والتحكم فيه، وعن طريقها يتم التعرف على السلوكيات السوية من السلوكيات المنحرفة ، وتعد عامل مهم لوقاية الإنسان من الوقوع في الفساد .

المحور الأول : التأطير المفاهيمي والنظري لظاهرة الفساد :

1- مفهوم الفساد :

حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الاخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون والسياسة والاجتماع، وكذلك تم تعريفه وفقا لبعض المنظمات العالمية ، فهو ظاهرة لا يكاد يخلو منها أي مجتمع أو نظام سياسي، وعند البحث في مفهوم الفساد يتضح عدم وجود تعريف محدد ودقيق ومتفق عليه بين الباحثين والمختصين للفساد في المجتمعات المعاصرة، وهذا يرجع الى أسباب عديدة من بينها تعقد ظاهرة الفساد، وتشعب معالمها وأسبابها، واختلاف المناهج العلمية في دراستها، وتعدد أشكال التعبير عنها، وتباين الميول والاتجاهات لدى الباحثين، بالإضافة الى الاختلاف في المواقف الأيدولوجية منها [7]

للفساد تعريفات كثيرة، وردت في جملة من الأدبيات الحديثة التي اهتمت بدراسة هذه الظاهرة، وإن كانت قد وردت وفق رؤى مختلفة، إلا أنها في مجملها تتفق على أن الفساد ظاهرة خطيرة تكمن في سوء استخدام الوظيفة العامة في المؤسسات الحكومية لتحقيق مصالح شخصية، وباتباع طرق غير مشروعة، ومن تعريفاته :

- هو خروج عن القانون والنظام، أو استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة [8].
- قيام الموظف العام وبطرق غير سوية بارتكاب ما يعد إهداراً لواجبات وظيفته، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعاً إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية [9] .
- عدم الالتزام المتعمد بمبدأ تنحية المصالح الشخصية جانباً في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية " [10] .
- السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لاعتبارات خاصة، كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية، وارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية [11] .
- وعلى الرغم من وجود كم كبير من التعريفات، إلا أن هناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته منظمة الشفافية الدولية بأنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة خاصة " [12] ، وهناك ستة عناصر أساسية لمفهوم الفساد هي [13] :
- استغلال صلاحيات السلطة لحساب المصلحة الخاصة .
- انحراف في السلوك العام .
- الإساءة السرية غير القانونية لاستخدام السلطة .
- إلحاق الضرر بالمصلحة العامة لحساب المصلحة الخاصة .
- الانحراف عن معايير السلوك الاجتماعي .
- حماية التقدير في اتخاذ القرار مع غياب المساءلة القانونية .

من ذلك يتبين أن الفساد سلوك منحرف يخرق القوانين والأنظمة والقيم والمعايير الاجتماعية، مستخدماً السلطة والنفوذ وسيلة لتحقيق أهداف ومصالح خاصة، دون أدنى اعتبار للمصلحة العامة .

2- أنواع الفساد :

يتجلى الفساد في مجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون الوظائف العامة، وبالرغم من التشابه أحياناً والتداخل فيما بينها، إلا أنه يمكن تقسيمها وفق النوع إلى ما يلي :

أ- **الفساد المالي :** هو جميع صور الانحرافات المالية غير المشروعة، والتي تخالف القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في المؤسسة الحكومية، والتي قد يقوم بها الموظف داخل الجهاز الإداري الحكومي لتحقيق أهداف خاصة بعيداً عن المصلحة العامة ، وأهم صوره :

- **السرقة :** وهي الاستيلاء خفيةً على أموال عامة أو ما في حكمها بطريقة غير قانونية، وبغير وجه حق .
- **الرشوة :** أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفةً للأصول .
- **الابتزاز :** أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد .
- **الاختلاس :** أي قيام الموظف ومن في حكمه من العاملين في المؤسسات الحكومية، بإدخال اموال منقولة أو أوراق أو أية أشياء أخرى تحت حيازته، في ذمته دون وجه حق .
- **نهب المال العام أو الاستحواذ على أملاك الدولة :** أي الاستحواذ على أموال الدولة والتصرف فيها بشكل غير قانوني، تحت مسميات مختلفة، أو الاستحواذ على أملاك عينية تخص الدولة والتصرف فيها بغير وجه حق .

ب- **الفساد الإداري** : وهو جميع صور الانحرافات والمخالفات الإدارية والوظيفية التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته العمومية كالتجاوزات الإدارية المخالفة لقوانين ولوائح الوظيفة، والإقدام على عمل ليس من صلاحياته، أو الامتناع عنه أو إفشاء أسرار الوظيفة، أو الفساد في صناعة القرارات التي تهدف إلى تحقيق مصالح معينة، ويأتي كذلك في إحدى الصور التالية [14] :

- **التزوير:** هو العبث والتحريف بالمستندات أو الوثائق الرسمية بالتغيير سواءً بالحذف أو بالإضافة .
- **المحسوبية :** أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة ، دون أن يكونوا مستحقين لها .
- **المحاباة :** أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة .
- **الواسطة :** أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو ذو استحقاق له .
- **الغش :** هو خداع أو عملية احتيال يقوم بها بعض الأفراد أو الكيانات، مع العلم المسبق بأنَّ هذا التحريف يؤدّي إلى خلق فوائد غير مصرّح بها لهؤلاء الأفراد أو الكيان الذي يقوم به، مثل تغيير بعض الأرقام الموجودة في البيانات أو القوائم الماليّة وذلك بهدف جعلها أكثر ربحيّةً .

ويمكن تقسيم الفساد وفقا لمرتبة من يمارسه إلى نوعين هما [15] :

أ- **فساد أفقي (فساد صغير) :** يشمل قطاع الموظفين العموميين الصغار، بحيث يتطلب إنجاز أية معاملة مهما كانت صغيرة تقديم رشوة للموظف المسؤول، وهو أكثر أنواع الفساد انتشاراً، ويأتي تأثير الفساد الصغير على المواطنين الذين يقع على عاتقهم تكاليف أخرى لإنهاء معاملاتهم في الجهاز الحكومي للدولة، والحصول على رشوة مالية نتيجة إفشاء المعلومات أو إعطاء تراخيص بطرق غير مشروعة .

ب- **فساد رأسي (فساد كبير) :** يقوم به كبار المسؤولين في الدولة، ويتعلق بقضايا أكبر من مجرد معاملات إدارية يومية، كما يهدف إلى تحقيق مكاسب أكبر من مجرد رشوة صغيرة ، وهو عادةً ما يتعلق بالممارسات التي تجري في مواقع السلطة العليا في الجهاز الإداري للدولة، حيث درجة السلطة ونطاقها أعلى، والموارد الواقعة تحت السيطرة تكون أكبر وأعظم، وأهمية القرارات أخطر وأكبر، وعادة ما تكون دوافع الفساد في هذه الحالة هي الجشع والطمع، أكثر من كونها مجرد تلبية احتياجات حياتية ضرورية .

3- أسباب الفساد :

تتعدد أسباب ظهور وانتشار الفساد في المجتمعات ، على الرغم من وجود شبه إجماع على كون هذه الظاهرة تمثل سلوكاً إنسانياً فردياً تحركه المصلحة الذاتية لممارسه، ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة التي تشكل في مجملها البيئة المنتجة والحاضنة لمنظومة الفساد، إلا أنه ينبغي الملاحظة بأن هذه الأسباب وان كانت موجودة بشكل أو بآخر في كل المجتمعات إلا أنها تتدرج وتختلف في الأهمية بين كل مجتمع وآخر، فقد يكون لأحد الأسباب الأهمية الأولى في انتشار الفساد في مجتمع ما بينما يكون سبباً ثانوياً في مجتمعٍ آخر ، وبشكل عام يمكن إجمال هذه الأسباب فيما يلي [16] :

- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي، وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سبباً مشجعاً على الفساد .
- حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، الأمر الذي يزيد من فرص ممارسة الفساد ، ويوفر بيئة مناسبة للفاسدين للعمل مستغلين في ذلك ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة خلال هذه المراحل .
- ضعف الإرادة لدى الأنظمة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد .
- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها، وعدم تمتعها بالحيادية في عملها .
- تدني رواتب موظفي القطاع العام، وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى، ولو كانت بطرق غير مشروعة .
- الأسباب الخارجية للفساد، وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة، أو قيامها بتصريف بضائع فاسدة .
- ضعف القانون وغياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيه ، ولو كانوا في أعلى هرم الدولة .

- غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد .
- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة وهيمنة العائلة والعشيرة والقبيلة والجهة والمنطقة في تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع .
- غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمراقبين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة .

وعلى الرغم من أن الأسباب الرئيسية لظهور الفساد وانتشاره متشابهة في معظم المجتمعات ، إلا انه يمكن ملاحظة وجود خصوصية في تفسير ظاهرة الفساد بين كل مجتمع وآخر، تبعاً لاختلاف الثقافات والقيم السائدة، كما تختلف النظرة إلى هذه الظاهرة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها من خلالها، وذلك ما بين رؤية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وهو ما يبرر الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد [17] .

المحور الثاني : ثقافة التعايش مع الفساد والعوامل الاجتماعية المؤدية لانتشارها في المؤسسات الحكومية :

1- مفهوم ثقافة التعايش مع الفساد :

تعد ثقافة الفساد قضية ذات أبعاد ثقافية ومؤسسية بالأساس، أي أنها تعطي مدلول عن الحد الأدنى من الاهتمامات والقيم المشتركة تجاه قضية الفساد في أي مجتمع، وفي هذا الجانب يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع منها هي [18] :

- ثقافة متعايشة مع الفساد وتعتبره جزءاً من مقتضيات الحياة وطبيعتها، وهي أشبه بمن ألف الخطيئة عن قصد أو عن جهل، وأهم خصائص هذه الثقافة أن كلمة فساد نفسها قصر معناها الأصلي في لغة هذه المجتمعات، ليحل محلها مصطلحات أخرى تجعل من الفساد أقرب إلى نوع من المجاملة اللطيفة أو الصدقة المفروضة عرفاً، و من المؤشرات التي لا تخطئها عين في هذه البلدان أن صاحب المصلحة حين يتقدم بطلب لجهة حكومية أو غير حكومية فإنه لا يحتاج الى استيفاء الشكل الرسمي بتقديم طلب، وفي هذه الحالة يكون البناء الاجتماعي غير الرسمي قد ابتلع تماماً البناء الرسمي، بما يعني أنه فعلياً لم يعد للدولة بمؤسساتها وقوانينها دور حقيقي في تحديد من يحصل على ماذا وبأي حق وفي أي توقيت .
- ثقافة قابلة للفساد المشروط، فهي ثقافة تقبل بالفساد في ضوء بعض الشروط مثل فساد من أجل الحد الأدنى من الكفاف، وهذه الثقافة تحارب الفساد لفظاً، لكنها لا تنجح في تطوير إجراءات عملية لمواجهته حيث لا توجد إرادة حقيقية لذلك، والمشكلة أن هذه النوعية من الثقافة سهلة التدهور للحالة الأولى إن لم ترق للحالة الثالثة من رفض الفساد ومحاربته .
- ثقافة رافضة للفساد إما لأسباب ثقافية بالأساس، أو لأسباب مؤسسية تتعلق بنجاح مؤسسات الدولة في ضبط ايقاع المجتمع، وهو ما يخلق ما يسمى بمناخ النزاهة .

بيد أنه لا يوجد مجتمع محصن ضد الفساد، إلا إذا أدرك كيفية ظهوره وكيفية انتشاره وإمكانية وقف زحفه .

إن بداية الفساد في المجتمعات الحديثة لا بد أن ترتبط بخلل مؤسسي في جهاز ما، ثم يتحول الشعور بانتشار الفساد إلى انطباعات عامة، إذا ثبت للمتعاملين مع هذه المؤسسة مرة أخرى لتدحض هذه الانطباعات إلى رأي عام ينتشر بين الناس، ومع زيادة رسوخه يتحول إلى ثقافة بحكم مؤسسات التنشئة، حيث يتناقلها الأفراد من جيلٍ إلى جيل، لذا لا بد من التدخل المؤسسي مرة أخرى لوقف التدهور الثقافي، وتكون نقطة البداية دائماً بقمة هرم السلطة في أية مؤسسة، أما الدولة فهي مؤسسة المؤسسات، بحيث لا يكون هناك أي تسامح من أي نوع مع أي فساد، ويرتبط الحكم النزيه بالديموقراطية، ليس من قبيل المثالية السياسية ولكن لأسباب موضوعية تماماً [19] .

إن بذرة الفساد الأولى تتكون عندما يصبح المواطن مستعداً لتجاوز القانون، لتحقيق مصلحة يظن بأنه أولى بها من غيره ، وفي سبيل ذلك يطرق كل الأبواب ويجند الوساطات من أجل تنفيذ أهدافه، وعندها يكون الفرد جاهزاً لتقبل الفساد، والقيام به متى ما سنحت له الفرصة، أو أتاحت له وظيفته إمكانية ذلك [20] .

كما ينبغي الإشارة إلى أن الأمر في بعض المجتمعات بلغ حداً كبيراً من التعايش مع الفساد بحكم الانهيار المؤسسي للدولة، حيث أصبحت الدواة أضعف من أن تحمي نفسها، ووقفت مؤسساتها وقوانينها عاجزة أمام محاربة الفساد ومعاقبة ممارسيه، لكونه يمارس من أولئك الذين يعتلون هرم السلطة والنفوذ في الدولة، أو من الذين يحتكرون استعمال القوة والسلاح، كما أن الفرد نفسه الذي تسهر الدولة على حماية حقوقه أصبح مشاركاً فاعلاً في حوادث الفساد تحت مبررات مختلفة، إما بحكم الاضطرار وانسداد الحلول، أو الاعتياد والمعايشة المستمرة في الشارع والعمل والأماكن العامة، وسماع أخبارها في وسائل الإعلام المختلفة ، فتضعف مقاومته ويصبح السلوك المحظور ممكناً ومبرراً، أو يغض النظر عنه، ولا يقف ضده إلا عندما يصطدم بمصالحه الشخصية [21] ، فعند النظر من زاوية شاملة في العديد من قضايا الفساد في الوقت الحاضر يتبين أن ممارسي الفساد وصانعيه لم يعودوا فقط من كبار المسؤولين ورجال الأعمال وعلية القوم، بل أصبح يمتد الى عامة المواطنين وصغار الموظفين [22] ، وبالتالي يمكن القول أن الفساد في أي مجتمع يتحول إلى ثقافة إذا صاحبته الخصائص التالية : (الانتشار على النطاقين الأفقي والرأسي - الشرعنة – التبرير- العلنية) .

إن في هذا دلالة على تحول الفساد من ظاهرة طارئة ومؤقتة الى سلوك دائم وثقافة مستمرة، وانتقاله من كونه ممارسة مختبئة قاصرة على فئة محدودة وصغيرة، إلى قطاعات أوسع في المجتمع والدولة، فالفساد عندما يكون واضحاً ظاهراً للعيان رغم كل ترسانة القوانين الموضوعة والأجهزة الرقابية القائمة، فإن ذلك دلالة على تحوله من استثناء إلى قاعدة، بشكل يؤدي إلى عجز المجتمع بقواه الحية ونخبه وممثليه في المؤسسات التشريعية والقانونية وباقي أطياف المجتمع عن مقاومته والقضاء عليه [23] .

بعض مظاهر ثقافة التعايش مع الفساد في المؤسسات الحكومية :

هناك بعض المظاهر المنتشرة في مؤسسات الدولة يمكن من خلالها معرفة ما إذا كان الفساد ثقافة وممارسة، أم كان شيئاً عارضاً في السلوك وليس له تأثير يذكر، ولابد من الإشارة هنا إلى أن ثقافة التعايش مع الفساد تصبح أمراً معتاداً عندما تعجز الدولة عن محاربة مظاهرها الواضحة لضعف أدواتها ومؤسساتها، وتتمثل بعض هذه المظاهر في [24] :

- عندما يتهاون الموظف الحكومي في القيام بواجبه بموجب قوانين العمل الوظيفية بالإهمال أو بالغياب أو بالانقطاع، أو يقبل الرشوة نظير القيام بعمله ، أو يستولي على ما ليس له حق فيه من المال العام، دون أن يكون هناك محاسبة أو عقاب .
- عندما يستغل المسؤول السلطة لأغراض شخصية، وتتضخم ثروته خارج السياقات الطبيعية الصحيحة في تكوينها .
- عندما تزداد الفوارق في الرواتب والامتيازات، بين عامة الموظفين وكبار المسؤولين وأصحاب القرار والنفوذ في مختلف مجالاته ومن يعمل معهم، ويتحولون إلى طبقة متميزة في المجتمع .
- عندما يتضخم ملاك الدولة الوظيفي من الدرجات العليا، إلى حد كبير خارج حدود المعقول، بحيث عندما تلغى أعداد كبيرة منها لا تؤثر على الأداء.
- عندما يعين المسؤول أقاربه، ومن يعنيه أمرهم في مناصب ووظائف خارج استحقاقهم الطبيعي، أو يتقدمون على غيرهم في الوصول إليها بناءً على اعتبارات عائلية أو قبلية أو غيرها، لا على معايير الكفاءة والقدرة والخبرة المهنية .

إن أخطر ما في هذه الثقافة أن ينظر للفساد وكأنه حالة طبيعية في سلوك البعض ، والأخطر من ذلك هو عندما يعترف أصحاب القرار بوجوده، ويقفون عاجزين أمام محاربته ، ليس هذا فحسب وإنما يجعلونه السبب الأول لفشلهم وإخفاقهم .

2- العوامل الاجتماعية المؤدية لانتشار ثقافة التعايش مع الفساد في المؤسسات الحكومية :

إن فساد الاجهزة الحكومية التي تمثل كيان الدولة، والممثل لها والراعي لمصالحها، يؤدي تلقائياً إلى فساد المجتمع، مما يجعل الفساد ظاهرة مركبة ومعقدة، تشمل الاختلالات التي تمس حياة الفرد من الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي والأخلاقي، فالفساد وكأي ظاهرة سلبية تقع مسؤولية محاربته على الدولة والمواطن معاً، ولا شك أن هناك العديد من العوامل الاجتماعية الدافعة إلى الفساد والمؤدية لانتشار هذه الثقافة أكثر فأكثر بين أفراد المجتمع نذكر منها :

- **ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي :**

إن ضعف تطبيق القانون، وقصور سلطة المؤسسات الحكومية والقانونية، وأجهزة الرقابة والمتابعة لعمل المؤسسات الحكومية، يتيح الفرص لظهور الفساد، ويرى (توماس هوبز وسيجموند فرويد) أن الانحراف في السلوك ما هو إلا صراع بين رغبات الفرد ووسائل الضبط الاجتماعي والسلوكي التي يعتمدها المجتمع، وما الانحراف إلا نتيجة لضعف سيطرة المجتمع على الدوافع الكامنة لدى أفراده [25] ، أي أن ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية في المجتمع هي التي تفسح المجال أمام تفشي الفساد، نظراً لعجزها عن القيام بواجباتها في المراقبة والمحاسبة لسلوك الأفراد، ومقاضاة مرتكبي الفساد منهم .

كما أن عدم وجود سياسة واضحة للمؤسسة الحكومية، وجمود القوانين وعدم تطورها، وعدم وضع الموظف المناسب في المكان المناسب، يؤدي أيضاً إلى استفحال ظاهرة الفساد بصورة متزايدة يصعب السيطرة عليها .

وحتى لو تم التسليم جدلاً بأن الإنسان يولد فاسداً أو نزيهاً بالفطرة، فلقوة القانون دور محوري في كبح جماح الفساد والخلق السيئ، فالإنسان بذرة تزرع في تربة المجتمع، فقد تكون بذرة طيبة في أرض بور، وقد تكون بذرة فاسدة في أرض صالحة، ونبتة الإنسان التي ستخرج من هذه البذرة هي نتيجة حتمية لتعايشها وقدرتها على التأقلم مع طبيعة الأرض التي زرعت فيها.

هذا إلى جانب تراجع دور مؤسسات الضبط الاجتماعي غير الرسمية كالأسرة والمؤسسات الدينية والجماعات المرجعية في القيام بدورها في كبح جماح الخارجين عن قيم ومعايير المجتمع، والذين انتهجوا سياسة الفساد والانحراف، من خلال المتابعة و التقويم والإصلاح للسلوك الاجتماعي .

- **هشاشة الدولة :**

تأتي هشاشة الدولة على قائمة العوامل المساعدة على تنامي ثقافة الفساد في المؤسسات الحكومية، خاصةً أثناء المراحل الانتقالية، والفترات التي تشهد تحولات سياسية كبيرة، وفي ظل الانقسامات والصراعات الداخلية، والأوضاع الاقتصادية الصعبة، مما يوفر بيئة خصبة لأصحاب السلطة، بل حتى لصغار الموظفين في ممارسة الكسب المالي غير المشروع، مستغلين في ذلك ضعف الجهاز الرقابي، وعدم تطبيق القانون والتشريعات التي تحارب الفساد، فتكثر سرقة الأموال العامة والرشوة والاختلاس والاحتيال على القانون [26] ، إضافة إلى شيوع الوساطة والمحسوبية والمحاباة وغيرها من مظاهر الفساد .

كما أن انتشار البطالة، وغياب التوزيع العادل لفرص العمل، وتوزيع الخدمات والثروات، وضياع الحقوق، وعدم تطبيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين، والتفاوت الكبير في المرتبات بين كبار الموظفين والعامة منهم في مؤسسات الدولة المختلفة، بشكل يثير الحنق والغضب لدى سائر المواطنين، وتطبيق نظم وقوانين لا تتواءم وحاجات المجتمع، وتشبث الطبقة الحاكمة بالسلطة وانتشار الفساد بين موظفيها، إضافة إلى سياسات الخصخصة، وما يرافق تلك العملية من مجاملات ومحاولات للحصول على أكبر قدر من المكاسب من القطاع العام [27] ، كل هذه العوامل تخلق بيئة ملائمة لممارسة الفساد، ونمو ثقافة التعايش معه بمرور الوقت .

- **ضعف الانتماء الوطني وغلبة الشعور بالانتماءات الفرعية :**

فالولاء العائلي والقبلي والعرقي والجهوي وضعف الشعور الوطني، وتوغل العائلة والقبيلة في المؤسسات الحكومية، وتغليب علاقة النسب والقربى على الواجبات والالتزامات الوطنية ، تعد عوامل مهمة تؤدي إلى انتشار ثقافة الفساد والتعايش معه .

صحيح أن الفساد ينشط على مستوى المنظومة الفوقية للدولة لعظم الفائدة والإفلات من المحاسبة، سواءً حدث بتواطؤ متعمد من الأجهزة الحكومية أو بتقصير وإهمال غير مقصود ، إلا أن الوصفة الناجحة لعلاج هذه الظاهرة تبدأ من الفرد نفسه، فمستوى الوعي الجماعي والولاء والانتماء الوطني يتحقق عندما يكون الفرد منسجماً بين ما يصرح به ويطالب به قولاً وبين ما يؤمن به ويمارسه فعلاً [28] .

- **التغير القيمي والأخلاقي :**

تعرف القيم بأنها مجموعة قوانين تنشأ في جماعة ما، ويتخذون منها معايير للحكم على الأفعال المادية والمعنوية، وتكون لها قوة على الجماعة، بحيث تصبح لها صفة الإلزام وأي خروج عليها يعد انحراف على اتجاهاتها، وتصبح خروجاً عن مبادئ الجماعة واهدافها ومثلها العليا .

تؤدي المنظومة القيمية والموروثات الاجتماعية والثقافية بما تتضمنه من معتقدات مشتركة بين أفراد المجتمع دوراً كبيراً في بناء العلاقات الاجتماعية وتنظيمها على أسس صحيحة [29] .

كما أن سيطرة القيم المادية على تفكير واتجاهات وسلوكيات الأفراد، والنظر للوظيفة بمنظور المكسب والخسارة وثقافة الغنيمة، وضعف السلوك الإيجابي والسَوي بين أفراد المجتمع، وتفكُّك عرى التكافل والتضامن الاجتماعي، وانتشار الأنانية والكراهية، وانتشار مظاهر الجهل ونقص المعرفة بالحقوق والواجبات، والدور الوطني لكل مواطن [30] ، كلها تقود إلى انتشار ثقافة الفساد، وشرعنته وتعزيز ممارسته .

كما أن درجة الوعي الديني والأخلاقي، ومدى الالتزام بالقيم والمبادئ الدينية تؤدي دوراً كبيراً في الحد من انتشار ثقافة الفساد بمختلف أنواعه، فضعف الوازع الديني وغياب الضمير والخضوع لرغبات النفس الأمارة بالسوء يعزز سلوك الفساد، وتدريجياً يتحول إلى ثقافة متوارثة ،

صحيح أن ارتفاع مؤشر الفساد في أي مجتمع دلالة على تدني الرقابة الحكومية وضعف القانون وغياب التشريعات، إلا ان انتشاره يعني أيضاً أن ثمة قابلية للفساد لدى الفرد، وبغض النظر إذا كانت كبيرة أو صغيرة إلا أنها تحمل في طياتها ملامح قدرات المجتمع على مقاومة الفساد واستئصاله أو القبول به والتعايش معه [31] .

- **التغير في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية :**

يكتسب الأفراد من خلال عملية التربية والتنشئة الاجتماعية القيم والمثل والأخلاق التي تجعلهم مقبولين وفاعلين في المجتمع، وقادرين على تنميته وتطويره نحو الأحسن، كما يتعلم الأفراد عن طريقها الأدوار التي يشغلونها خلال مسيرة حياتهم، ويتفاعلون مع الآخرين من خلالها، والتربية الاجتماعية لا تقتصر في المجتمع على مؤسسة واحدة، وإنما مؤسسات عديدة كالأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام والمجتمع المحلي ومكان العمل، فإذا أدت هذه المؤسسات مهامها التربوية على أكمل وجه، فإن سلوك الفرد وتفاعلاته وقيمه ستكون مقبولة، ويكون الفرد متكيفاً مع المجتمع، متحلياً بالنزاهة والاستقامة، وشاعراً بالمسؤولية تجاه وطنه ومجتمعه .

والأساس في عملية التربية هي الأسرة، ونتيجة لأن كثير من الأسر لم تعد تولي تربية أبنائها وتنشئتهم التنشئة الصحيحة الاهتمام اللازم، وتركت لهم الحبل على الغارب، ساءت الأخلاق وانتشر الفساد وأصبح مبرراً، هذا إلى جانب ضعف وظيفة الضبط الاجتماعي في الرقابة والمحاسبة والتوجيه لسلوكيات الأبناء، وتشير الدراسات العلمية إلى أن التربية الإيجابية الصحيحة التي يتلقاها الأفراد خلال تنشئتهم الأولى تحميهم من شرور الانزلاق في مستنقع الفساد والانحراف مستقبلاً، في حين أن التربية الخاطئة تكون سبباً من أسباب سقوطهم في هذا المستنقع ، ويحدث ذلك بإحدى أمرين :

- إهمال أساليب التربية الاجتماعية الصحيحة.
- التناقض في الأساليب التربوية التي تعتمدها مؤسسات المجتمع التربوية [32] .

لا خلاف في أن طبيعة القيم والأخلاق والعادات والتقاليد التي يكتسبها الفرد أثناء عملية التربية والتنشئة الاجتماعية في الصغر تؤدي دوراً كبيراً في دفع الفرد إلى أن تصبح أو لا تصبح ثقافة الفساد جزءاً من سلوكه وتعاملاته مستقبلاً .

يتبين مما سبق أن العوامل الاجتماعية تؤدي دوراً كبيراً في اتجاه الفرد نحو بناء ثقافة الفساد، فلا يمكن من ناحية علمية أو منطقية إنكار دور السلوكيات المكتسبة في بناء شخصية الإنسان، فالإنسان هو مزيج بين الفطرة والاكتساب، قد يطغى أحد العناصر على الآخر، لكن يبقى دور السلوك المكتسب واضحاً في سمات شخصية الإنسان ومعالمها، والمجتمع بمؤسساته المختلفة هو مدرسة تكوينية لإنتاج الأفراد، وكلما كانت هذه المدرسة نزيهة وأخلاقية، كلما أنتجت داخلها أفراداً يتحلون بالأخلاق النبيلة والمبادئ السامية ، ودرجة التقبل للسلوك تتعلق أساسا بدرجة انتشار هذا السلوك داخل الجماعة، ولعل نظرية الامتثال الاجتماعي تعد تلخيصا مثاليا لهذه الظاهرة، فالإنسان يرضخ في الغالب لعادات وأخلاق العامة، وقد يناقض مبادئه من أجل مسايرة عرف الجماعة [33] .

<u>المحور الثالث</u> : الآثار الراهنة والمستقبلية لانتشار ثقافة الفساد في المؤسسات الحكومية على المجتمع والدولة :

إن آثار ونتائج ثقافة الفساد تمتد إلى كل مقومات الحياة، فتهدر الأموال والثروات، والوقت والطاقات، وتعرقل أداء المسؤوليات، وانجاز الوظائف والخدمات، وبالتالي تتشكل منظومة تخريب وإفساد تسبب مزيداً من التأخر في عملية البناء والتقدم، ليس على المستوى الاقتصادي والمالي فقط، بل في الحقل السياسي والاجتماعي ، ناهيك عن دوائر الخدمات العامة ذات العلاقة المباشرة واليومية بحياة الأفراد .

إن آثار ومضاعفات الفساد تؤثر في نسيج المجتمعات، وسلوكيات الأفراد، وطريقة أداء الاقتصاد، وتعيد صياغة نظام القيم [34] . ويمكن إيجاز آثار الفساد فيما يلي :

1- **على الصعيد الاقتصادي :**

يترتب على الفساد حدوث التدهور الاقتصادي الناتج عن استنزاف أموال المجتمع وثرواته، مما يؤدي إلى الانهيار المؤسسي للدولة، وعدم قدرتها على تنفيذ خطط وبرامج التنمية، وخلق أجهزة بيروقراطية مترهلة يعتريها التفكك تترك فجوة في كافة مناحي الحياة، وتعزز بدورها ظاهرة الفساد بكافة أشكاله [35] ، ويمكن إجمال هذه الآثار في :

- إعاقة النمو الاقتصادي مما يقوض كل مستهدفات خطط التنمية طويلة وقصيرة الأجل .
- إهدار موارد الدولة أو على أقل تقدير سوء استغلالها، بما يضيع الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل .
- هروب الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية لغياب حوافزها، وعدم وجود مناخ من التنافس الشريف والذي يشكل شرطا أساسياً لجلب الاستثمارات في الدولة .
- الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد، وإضعاف الفعالية الاقتصادية وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة .
- اضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الجمارك والضرائب والرسوم باستخدام الوسائل الاحتيالية والالتفاف على القوانين النافذة .
- التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق اهدارها فى المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامة مثل الصحة والتعليم والخدمات من الاستفادة من هذه الموارد ونقل الأموال خارج الدولة، في

الوقت الذي يكون فيه من الواجب استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المجتمع ، وتوفر فرص عمل لأبنائه .

- تدني كفاءة الاستثمارات العامة، وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة [36] .
- تعطيل مشروعات البنى التحتية وقد تتوقف تماماً، و قصور الخدمات، ونأخر المجتمع في اللحاق بركب المجتمعات التي خطت خطوات واسعة على صعيد البنية التحتية والتطوير العمراني والخدمي ، ولاشك في أن خلو المجتمع من الفساد يجعل الثروات محفوظة لجميع المواطنين، فينتفع بها البلد وتوزع بصورة عادلة على أفراد المجتمع من خلال الخدمات المقدمة لهم ، وبهذا يشعر الجميع بحقوق المواطنة وتحقيق العدالة وتكافؤ الخدمات .

2- على الصعيد الاجتماعي :

للفساد آثار عميقة وواسعة النطاق على الصعيد الاجتماعي، قد يحتاج علاجها لسنوات طويلة، وفيما تكون بعض هذه الآثار واضحة للعيان، يكون البعض الآخر مستتر اً ولا يظهر إلا من خلال السلوك والتفاعل اليومي بين الأفراد . وتتمثل هذه الآثار في :

- خلق بيئة اجتماعية غير متوازنة، تؤدي إلى ظهور الطبقات الاجتماعية وتميز الأغنياء عن الفقراء، وتكدس الثروات بيد فئة قليلة من أفراد المجتمع يؤثر سلباً على أوضاع الأسرة ، حيث يؤدي إلى انتشار الفقر والعوز، وتردي أسباب المعيشة كصعوبة الحصول على الغذاء والماء والكهرباء والوقود وغيرها، إضافة إلى تراجع الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم .
- هجرة أصحاب الكفاءات والقدرات العلمية والعقول الاقتصادية خارج البلاد، بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة، مما يؤدي إلى ضعف إحساس الأفراد بحقوق المواطنة وتراجع الانتماء الوطني .
- تزايد المشكلات الاجتماعية على الصعيدين الأسري والمجتمعي، فعلى صعيد الأسرة تكثر حالات الطلاق والتفكك الأسري وانحراف الأبناء والأمراض النفسية بسبب المشكلات الاقتصادية الناتجة عن الفساد كارتفاع الأسعار ومحدودية الدخل، ونقص الخدمات وتردي الأوضاع المعيشية، لاسيما إذا كانت طلبات الأسرة كثيرة وقدراتها الاقتصادية وإمكانياتها محدودة ، أما على الصعيد المجتمعي فيؤدي الفساد إلى :
  - انهيار النسيج الاجتماعي وانتشار روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع، نتيجة عدم العدالة والمساواة وغياب تكافؤ الفرص، وفقدان الأمن الاجتماعي.
  - سوء الأوضاع الأمنية وزعزعة السلم الاجتماعي [37] ، وانهيار القيم الاجتماعية وانتشار الجريمة والانحراف والسلبية، وتقديم المصالح الشخصية في التعاملات الرسمية وغير الرسمية على المصالح الوطنية .

3- على الصعيد السياسي :

للفساد آثار وخيمة على الدولة والنظام السياسي فيها، مما يؤثر بشكل مباشر على السياسات الداخلية للدولة، وكذلك على علاقاتها الخارجية، ويمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلي :

- **تشويه الدور المطلوب من الحكومة بشأن تنفيذ السياسات العامة للدولة وتحقيق مستهدفات خطط التنمية .**
- **انهيار وضياع هيبة دولة القانون والمؤسسات، وإضعاف ثقة المواطن في مؤسسات الدولة ومسؤوليها، وخلق هوة كبيرة بينهم تتسع باستمرار، ويمتد الأمر لدرجة التشكيك في نزاهة وكفاءة ذوي الأمانة منهم .**
- **إضعاف كافة جهود الإصلاح المعززة للديمقراطية مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي .**
- **إقصاء الشرفاء والأكفاء عن الوصول للمناصب القيادية، مما يولد حالة من السخط بين الأفراد ونفورهم من التعاون مع مؤسسات الدولة، ويفتح الطريق للتجاوز على المال العام والقانون حتى من جانب المواطن البسيط [38] .**
- **إعاقة وتقويض كافة الجهود الرقابية على أعمال الحكومة والقطاع المؤسسي .**
- الإساءة إلى سمعة الدولة بين الدول الأخرى، مما يؤثر على علاقاتها الخارجية ومشاركتها في القضايا العالمية، وبحرمها فرص التعاون الاقتصادي المشترك مع نظيراتها من الدول في مجال الاستثمارات والتطوير والتنمية ، كما يحرمها فرص الاستفادة من خبرات وتجارب الدول المتقدمة في تحسين القدرات المحلية وفي مجال البعثات الدراسية والتدريبية .
- يقلل الفساد من إقبال المواطنين على المشاركة السياسية مثل المشاركة في الانتخابات والانتماء للأحزاب السياسية نتيجة عدم اقتناعهم بنزاهة المسؤولين، وعدم الثقة بأجهزة الدولة، ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ، كما يؤدي الفساد إلى تعليم المواطنين الكذب والنفاق في الانتماء السياسي، أي التظاهر بالولاء لجهة سياسية ما أو حزب معين من اجل الحصول على مصالح أو منافع خاصة، ودون قناعة تامة بالبرنامج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ينادي به الحزب [39] .

ويبقى الفساد بشتى أطيافه أحد معاول الهدم التي تواجه عمليات التنمية المستدامة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ وعليه فإن أحسن وسيلة لمحاربة الفساد تتمثل في إعداد خطة استراتيجية وطنية شاملة بمشاركة واسعة من قطاعات المجتمع وأطيافه لإعادة العدل بمختلف صوره في المجتمع من القمة إلى القاعدة، ومن القاعدة إلى القمة، وإنهاء الظلم وأشكال الاستغلال عن طريق ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحديث التشريعات وتغليظ العقوبات، لردع كل من تسول له نفسه ممارسة أي شكل من أشكال الفساد في الدولة والمجتمع [40] .

خلاصة النتائج والتوصيات :

خلاصة النتائج :

تبين من البحث :

1- أن ثقافة التعايش مع الفساد تعتبر الفساد جزءاً من مقتضيات الحياة وطبيعتها، وأهم خصائص هذه الثقافة أن يحل محل مفهوم الفساد مصطلحات أخرى تجعل من الفساد أقرب إلى نوع من المجاملة اللطيفة أو الصدقة المفروضة عرفاً، ومن مؤشراتها أن صاحب المصلحة حين

يتقدم بطلب لجهة حكومية أو غير حكومية فإنه لا يحتاج الى استيفاء الشكل الرسمي بتقديم طلب، وفي هذه الحالة يكون البناء الاجتماعي غير الرسمي قد ابتلع تماما البناء الرسمي، بما يعني أنه فعلياً لم يعد للدولة بمؤسساتها وقوانينها دور حقيقي في تحديد من يحصل على ماذا وبأي حق وفي أي توقيت .

2- أن أهم العوامل الاجتماعية المؤدية لانتشار ثقافة التعايش مع الفساد في المؤسسات الحكومية هي : ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي، هشاشة الدولة، ضعف الانتماء الوطني وغلبة الشعور بالانتماءات الفرعية، التغير القيمي والأخلاقي، التغير في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية .

3- أن أهم الآثار الراهنة والمستقبلية لانتشار ثقافة الفساد في المؤسسات الحكومية على المجتمع والدولة على الصعيد الاقتصادي هي : التدهور الاقتصادي، ضعف الاستثمار، ونقل الأموال خارج الدولة، وعلى الصعيد الاجتماعي : ظهور الطبقات الاجتماعية وانتشار الفقر والعوز ، هجرة أصحاب الكفاءات والقدرات العلمية والعقول الاقتصادية خارج البلاد، تزايد المشكلات الاجتماعية على الصعيدين الأسري والمجتمعي، وعلى الصعيد السياسي : **تشويه الدور المطلوب من** الحكومة، انهيار وضياع هيبة دولة القانون والمؤسسات، وإضعاف ثقة المواطن في مؤسسات الدولة ومسؤوليها، ضعف إقبال المواطنين على المشاركة السياسية، الإساءة إلى سمعة الدولة بين الدول الأخرى .

التوصيـــات :

في ضوء نتائج البحث نوصي بما يلي :

1- تسليط الضوء إعلامياً من خلال القنوات الإعلامية المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي على قضايا الفساد من أجل فضح مرتكبيه، والدعوة إلى فرض تطبيق القانون وتشديد العقوبات بحقهم، ونشر الوعي الاجتماعي والقيمي، وتعزيز قيم الأمانة والنزاهة والمساءلة والشفافية بين أفراد المجتمع .

2- وضع معايير موضوعية دقيقة لاختيار الموظفين بالمؤسسات الحكومية وقياداتها، تراعى فيها قيم الكفاءة في العمل، والاخلاص والصدق وأخلاقيات المهنة، مع إعداد البرامج التدريبية والارشادية لهم قبل التحاقهم بالعمل وأثناء العمل لصقل مهاراتهم في العمل وإتقانه بعيداً عن الفساد .

3- وضع أنظمة فعالة وجدية لتقويم أداء المؤسسات الحكومية، وإيجاد نظام قضائي مستقل ونزيه، وجهاز رقابي غير مسيس، والاختيار الصحيح للأشخاص الملائمين للوظيفة من قبل هيئات الرقابة والنزاهة، والاهتمام بالبعد الأخلاقي لمحاربة الفساد في القطاعات الحكومية ، بالتوعية بقوانين الخدمة المدنية، والمواثيق المتعلقة بشرف وأخلاقيات ممارسة الوظيفة العامة .

4- تطبيق القوانين المختصة بمكافحة الفساد على جميع المستويات العليا والدنيا، مثل قانون الكشف عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، والالتزام بقانون العقوبات في تطبيق الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية، وغيرها من مظاهر استغلال الوظيفة العامة .

4- التركيز على عملية التربية والتنشئة الاجتماعية، فمحاربة الفساد بالقوانين وبوسائل الضبط الأخرى دون التربية لا يكفي ولا يحقق الفائدة المرجوة إن لم يكن هناك وجود فاعل لدور الأسرة والمدرسة من خلال زرع أساسيات التربية الصحيحة لوقاية النشء من الفساد .

5- العمل على تضييق الفوارق في المرتبات بين العاملين في مؤسسات الدولة، وهو ما ينمى فيهم روح الوطنية، والابتعاد عن الحقد والكراهية، ووضع آليات للمتابعة والمراقبة الداخلية على العاملين في المؤسسات الحكومية، وتفعيل القوانين المتعلقة بذلك .

6- مراجعة البيئة العامة والثقافية والتي أصبحت تمثل بيئة خصبة لانتشار ثقافة التعايش مع الفساد، وتجعل من الفاسدين أبطالاً في المجتمع ، وخلق رأي عام يرفض الفساد دينياً وأخلاقياً، والدعوة إلى محاسبة الفاسدين وبشكل علني وشفافية واضحة .

7- التأكيد على التنشئة السياسية والاجتماعية، والتركيز على زرع القيم الاجتماعية الإيجابية من خلال المناهج الدراسية ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني، والجامعات والمعاهد التعليمية، ونخب المثقفين في محاربة ونبذ ثقافة الفساد .

الهوامش والمراجـع :

[1] أبو دية، أحمد (2013م)، حول الفساد : مفهومه – مظاهره – أسبابه – أشكاله – وآليات التغلب عليه، تاريخ الاسترجاع 2022/9/3م، https://albuthi.com/blog

[2] حاجي، وليد (2020م)، سوسيولوجية الفساد - عندما تكون التنشئة الاجتماعية جزءاً من المؤامرة، تاريخ النشر 2020/1/24م، تاريخ الاسترجاع 2022/9/20م، https://www.aljazeera.net/blogs/2020

[3] الرشيد، سامي (2017م)، ثقافة الفساد، موقع عمون، تاريخ النشر 2017/1/29م، تاريخ الاسترجاع 2022/9/22م ، https://www.ammonnews.net/article/298694

[4] الرشيد، سامي (2017م)، مرجع سبق ذكره .

[5] السفياني، صالحة حاي يحيى (أبريل 2020م)، وسائل الضبط الاجتماعي ودورها في تحقيق القيم الإيجابية لدى طالبات جامعة الطائف، المجلة التربوية، العدد 72، كلية التربية، جامعة سوهاج ، مصر ، ص 572 .

[6] قمحية، جهاد نعيم عبد الرحمن (2003م)، البناء القيمي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية - رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص 20 .

[7] الدالي، شيماء عبد العزيز (أكتوبر 2018م)، تحليل سوسيولوجي لأسباب انتشار الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة – دراسة ميدانية بمحافظتي الجيزة والغربية، مجلة كلية التربية، المجلد 37، العدد 180، الجزء الثاني، جامعة الأزهر، مصر ، ص 717 .

[8] أبو دية، أحمد (2013م)، مرجع سبق ذكره .

[9] المرجع السابق ذكره .

[10] إبراهيم، سمر عوض السيد (يوليو 2021م) ، الالتزام التنظيمي مدخل لمواجهة الفساد الإداري بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة الدقهلية، مجلة كلية التربية، العدد 115، جامعة المنصورة، مصر، ص 1082 .

[11] الدالي، شيماء عبد العزيز (أكتوبر 2018م)،مرجع سبق ذكره ، ص 717 .

[12] القصير، إبراهيم خليل سلطان (2017م)، الفساد المالي والإداري وأثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004م -2014م) رسالة ماجستير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق ، ص 6 .

[13] الشمري، أحمد حمود مفضي (2017م)، اعتماد الصحفيين الكويتيين على تويتر كمصدر للمعلومات حول قضايا الفساد (دراسة ميدانية) رسالة ماجستير منشورة، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة اليرموك، الكويت ، ص 68 .

[14] أبو دية، أحمد (2013م)، مرجع سبق ذكره .

[15] الناظر ، معتز (2016م)، الفساد ودور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في مكافحته ، قسم الأبحاث والدراسات، أكاديمية دراسات اللاجئين، فلسطين ، ص 15 .

[16] أبو دية، أحمد (2013م)، مرجع سبق ذكره .

[17] المرجع السابق ذكره .

[18] الرشيد، سامي (2017م)، مرجع سبق ذكره .

[19] المرجع السابق ذكره .

[20] السعيدي، صالح (2020م)، تحليل سياسي كيف تحول الفساد من ظاهرة إلى ثقافة؟، تاريخ النشر 2020/7/29م، تاريخ الاسترجاع 2022/8/26م، موقع صحيفة القبس، https://www.alqabas.com/article/5790223

[21] سعدون، طالب (2015م) ، ماذا تعني ثقافة الفساد ؟ ، تاريخ النشر 2015/9/12م، تاريخ الاسترجاع 2022/9/6م ، https://www.azzaman.com/archives/128605

[22] السعيدي، صالح (2020م)، مرجع سبق ذكره .

[23] المرجع السابق ذكره .

[24] سعدون، طالب (2015م) ، مرجع سبق ذكره .

[25] عزيز، حاتم جاسم ومحمد، عبد الرزاق جدوع (يونيو 2014م)، دور التربية في مواجهة الفساد - الأسباب والمعالجات، مجلة الآداب، العدد 108، كلية الآداب، جامعة بغداد، ، العراق .

[26] عريقيب، سعاد عبد السلام والمبسوط ، ربيعة عاشور (2018م)، البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وآثاره " دراسة تحليلية للفترة 2003م – 2016م " ، مجلة آفاق علمية – مجلة كلية الدراسات العليا، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا ، ص 56 .

[27] مقدادي، عمر (2017م)، الفساد في المجتمع: أسبابه، ومظاهره، تاريخ النشر 2017/10/11م، تاريخ الاسترجاع 2022/9/18م ، موقع عمون، https://www.ammonnews.net/article/335686

[28] السعيدي، صالح (2020م)، مرجع سبق ذكره .

[29] سعيد، قاسم علوان وأحمد، سهاد عادل (يناير2014م)، الفساد الإداري والمالي : المفهوم – الأسباب – الآثار – وسائل المكافحة، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 6، العدد 18، جامعة تكريت، العراق ، ص 7 .

[30] مقدادي، عمر (2017م)، مرجع سبق ذكره .

[31] السعيدي، صالح (2020م)، مرجع سبق ذكره .

[32] عزيز، حاتم جاسم ومحمد، عبد الرزاق جدوع (يونيو 2014م)، مرجع سبق ذكره ، ص485 .

[33] حاجي، وليد (2020م)، مرجع سبق ذكره .

[34] الرشيد، سامي (2017م)، مرجع سبق ذكره .

[35] الناظر ، معتز (2016م)، مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

[36] الهيئة العامة لمكافحة الفساد، آثار الفساد ومخاطره، تاريخ الاسترجاع 2022/11/9م ، https://www.nazaha.gov.kw/AR/pages/effects-of-corruption.aspx

[37] المرجع السابق ذكره .

[38] سعدون، طالب (2015م) ، مرجع سبق ذكره .

[39] أبو دية، أحمد(2004م)، الفساد: الداء والدواء، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، القدس .

[40] مقدادي، عمر (2017م)، مرجع سبق ذكره .

قائمة بالمصادروالمراجع :

[1] إبراهيم، سمر عوض السيد (يوليو 2021م) ، الالتزام التنظيمي مدخل لمواجهة الفساد الإداري بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة الدقهلية، مجلة كلية التربية، العدد 115، جامعة المنصورة، مصر .

[2] أبو دية، أحمد (2013م)، حول الفساد : مفهومه – مظاهره – أسبابه – أشكاله – وآليات التغلب عليه، **تاريخ الاسترجاع 2022/9/3م**، https://albuthi.com/blog

[3] حاجي، وليد (2020م)، سوسيولوجية الفساد - عندما تكون التنشئة الاجتماعية جزءاً من المؤامرة، تاريخ النشر 2020/1/24م، تاريخ الاسترجاع 2022/9/20م، https://www.aljazeera.net/blogs/2020

[4] الدالي، شيماء عبد العزيز (أكتوبر2018م)، تحليل سوسيولوجي لأسباب انتشار الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة – دراسة ميدانية بمحافظتي الجيزة والغربية، مجلة كلية التربية، المجلد 37، العدد 180، الجزء الثاني، جامعة الأزهر، مصر .

[5] الرشيد، سامي (2017م)، ثقافة الفساد، موقع عمون، تاريخ النشر 2017/1/29م، تاريخ الاسترجاع 2022/9/22م ، https://www.ammonnews.net/article/298694

[6] سعدون، طالب (2015م) ، ماذا تعني ثقافة الفساد ؟ ، تاريخ النشر 2015/9/12م، تاريخ الاسترجاع 2022/9/6م ، https://www.azzaman.com/archives/128605

[7] سعيد، قاسم علوان وأحمد، سهاد عادل (يناير2014م)، الفساد الإداري والمالي : المفهوم – الأسباب – الآثار – وسائل المكافحة، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 6، العدد 18، جامعة تكريت، العراق .

[8] السعيدي، صالح (2020م)، تحليل سياسي كيف تحول الفساد من ظاهرة إلى ثقافة؟، تاريخ النشر 2020/7/29م، تاريخ الاسترجاع 2022/8/26م، موقع صحيفة القبس، https://www.alqabas.com/article/5790223

[9] السفياني، صالحة حاي يحيى (أبريل 2020م)، وسائل الضبط الاجتماعي ودورها في تحقيق القيم الإيجابية لدى طالبات جامعة الطائف، المجلة التربوية، العدد 72، كلية التربية، جامعة سوهاج ، مصر .

[10] الشمري، أحمد حمود مفضي (2017م)، اعتماد الصحفيين الكويتيين على تويتر كمصدر للمعلومات حول قضايا الفساد (دراسة ميدانية) رسالة ماجستير منشورة، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة اليرموك، الكويت .

[11] عريقيب، سعاد عبد السلام والمبسوط ، ربيعة عاشور (2018م)، البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وآثاره " دراسة تحليلية للفترة 2003م – 2016م " ، مجلة آفاق علمية – مجلة كلية الدراسات العليا، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا .

[12] عزيز، حاتم جاسم ومحمد، عبد الرزاق جدوع (يونيو 2014م)، دور التربية في مواجهة الفساد - الأسباب والمعالجات، مجلة الآداب، العدد 108، كلية الآداب، جامعة بغداد، ، العراق .

[13] القصير، إبراهيم خليل سلطان (2017م)، الفساد المالي والإداري وأثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004م -2014م) رسالة ماجستير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق .

[14] قمحية، جهاد نعيم عبد الرحمن (2003م)، البناء القيمي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية - رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين .

[15] مقدادي، عمر (2017م)، الفساد في المجتمع: أسبابه، ومظاهره، تاريخ النشر 2017/10/11م، تاريخ الاسترجاع 2022/9/18م ، موقع عمون، https://www.ammonnews.net/article/335686

[16] الناظر ، معتز (2016م)، الفساد ودور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في مكافحته ، قسم الأبحاث والدراسات، أكاديمية دراسات اللاجئين، فلسطين .

[17] الهيئة العامة لمكافحة الفساد، آثار الفساد ومخاطره، تاريخ الاسترجاع 2022/11/9م ، https://www.nazaha.gov.kw/AR/pages/effects-of-corruption.aspx